



بيان صحفي

لقد فوجئنا كغيرنا ممن لديهم معرفة، ولو محدودة، بالنظام الضريبي الموريتاني، بل شعرنا بخيبة أمل عميقة جراء بث وسيلة اعلام ومدونين لمعلومة خاطئة تزعم أن موريتانيا تطبق معدل ضريبة بنسبة 40% على دخل الأفراد.

هذا الخطأ الواضح يعكس جهلاً بالنظام الضريبي شبه المزدوج المعتمد في موريتانيا، والذي يفرض ضرائب بشكل منفصل ومستقل على الدخل الناتج عن الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الزراعية، والأجور، والدخل العقاري، والدخل من رؤوس الأموال المنقولة، حيث يخضع كل منها لقواعد ومعدلات ضريبية محددة.

لقد أدى هذا الالتباس إلى قيام المعنيين بمقارنة غير ملائمة بين المعدل الهامشي البالغ 40% المطبق على الشريحة الأعلى من الراتب وفقاً للجدول التصاعدي لضريبة الرواتب والأجور (ITS) في موريتانيا والمعدل الإجمالي لضريبة دخل الأفراد المطبق في بلدان أخرى. وبذلك، ارتكبت هذه الأطراف خطأ مزدوجاً يتمثل في: (1) مقارنة الضريبة المفروضة على فئة معينة من الدخل بالضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي بجميع أنواعه، و(2) تجاهل الطبيعة التصاعدية لجدول ضريبة الرواتب والأجور (ITS)، في موريتانيا.

في الواقع، تعتمد ضريبة الرواتب والأجور في موريتانيا على نظام تصاعدي فعلي، حيث تختلف المعدلات حسب شرائح الدخل المصرح به، وليس على معدل موحد بنسبة 40% وفق ما تم تداوله. إن معدل 40% هو مجرد معدل هامشي يطبق حصرياً على الجزء من الرواتب الشهرية الذي يتجاوز 21 000 أوقية جديدة، وذلك بعد خصم مبلغ 6000 أوقية جديدة.

ووفقاً لأحدث بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2024، يخضع 70% من موظفي القطاع الخاص و93% من موظفي القطاع العام لمعدل فعلي متوسط أقل من أويساوي 10%، في حين أن 87% من موظفي القطاع الخاص و99% من موظفي القطاع العام لديهم معدل فعلي أقل من 25%. ولا يتجاوز سوى أقلية صغيرة جداً معدل فعلي يبلغ 25%.

ومن هنا يتضح أن النظام الضريبي الموريتاني، بفضل هيكله شبه المزدوج، يضمن فرض ضرائب عادلة وتدرجية على دخل الأفراد، تتناسب مع الواقع الاقتصادي للبلد.

ولتوضيح هذه الحقيقة، نأخذ مثلاً على دافع ضرائب يحصل على أربعة أنواع من الدخل متساوية:

الضريبة المستحقة	المعدل	المبلغ	فئة الدخل
31200	تدريجي (≈ 13%)	240000	الراتب
72 000	30%	240 000	الأرباح
24 000	10%	240 000	دخل العقارات.
24 000	10%	240 000	أرباح الأسهم
151 200	-	960 000	الإجمالي

وبالتالي، يبلغ متوسط معدل الضريبة في النظام الضريبي شبه المزدوج نسبة 15,8%. وفي المقابل، إذا تم تجميع هذه الدخول وخضعت لنظام ضريبي تصاعدي واحد كما هو مطبق في بلدان أخرى، فإن الضريبة الإجمالية ستبلغ 306 600 أوقية جديدة، أي بمعدل متوسط يبلغ 31,9%.

وختامًا، فإن الضرائب المفروضة على دخول الأفراد في موريتانيا معتدلة وشفافة ومحفزة ومتوافقة مع الهيكل الاقتصادي للبلد، على عكس المعلومات الخاطئة التي تم تداولها مؤخرًا.

لذلك، وفي سياق التفاعل مع ما ينشر بخصوص الشأن العام، ندعو كل المهتمين إلى التحقق من صحة مصادرهم قبل نشر أي معلومات ضريبية، والرجوع إلى النصوص المعمول بها في هذا المجال والرجوع كذلك إلى السلطات الضريبية المختصة، لتجنب أي لبس من أجل الحفاظ على صورة بلدنا وتعزيز ثقة مستثمرينا.

خلية الإتصال بالمديرية العامة للضرائب

